

بحضور بارزاني ووفد عن التيار الصدري وعلوي والنجفي والمطلبك

# اجتماع جديد في أربيل يستمر أياماً ويؤكد "رسالة النجف" وطلب استبدال المالكي

عقد قادة 3 من

كبريات الكتل السياسية اجتماعاً مهماً في أربيل أمس الاثنين، يفترض أن يبقى "مفتوحاً" على مدى اليومين المقبلين، وشهد اللقاء الذي حضره مبعوث خاص من السيد مقتدى الصدر، تأكيداً على مقررات اجتماع النجف الأخير الذي طلب من التحالف الوطني طرح بديل عن رئيس الحكومة نوري المالكي.

ووقع كبار القادة في منزل السيد مقتدى الصدر في النجف الاشراف خلال اجتماع في 19 من الشهر الجاري، رسالة هي الاولى من نوعها منذ تشكيل الحكومة الحالية قبل عامين، تنص على طلب استبدال المالكي، لانه بات جزءاً من التآزيم، وأصبح طرفاً غير صالح للتفاوض، فيما ترد كتلة رئيس الحكومة بأن "باب الحوار" لا يزال مفتوحاً.

عقد قادة 3 من



اجتماع اربيل التشاوري..(أرشيف)

بغداد/ المدى

طلب استبدال المالكي" وذلك بعد ان ناقش المجتمعون الرسالة المعلنة التي بعثها التحالف الوطني رداً على طلب الكتل السياسية سحب الثقة عن الحكومة. وقالت المصادر "المجتمعون في أربيل مساء الاثنين لم يجدوا اي رد ايجابي في رسالة التحالف الوطني، ولذلك اتفقوا على بلورة آليات يمكنها ان تحقق اهداف المعترضين على سياسة نوري المالكي في ادارة الدولة".

وكان التحالف الوطني عقد اجتماعاً مطولاً في بغداد مطلع الاسبوع لم يخرج بموقف واضح من رسالة النجف، حيث تشهد هذه الكتلة انقساماً حاداً بشأن دعم المالكي او سحب الثقة عنه، بينما تظل اطراف اخرى مطالبة بـ "موقف وسطي" وتحدث عن عدم فوات فرص الاصلاح. لكن المصادر التي حضرت اجتماع اربيل امس، قالت ان الاطراف المجتمعة

"رأت انه لا يوجد ما يدعو للتراجع عن استبدال المالكي، خاصة بعد ان لمسوا طيلة الاسبوع الماضي تعنت الطرف الآخر وعدم لمس اي رد ايجابي". وازافت "ان اطرافا في التحالف الوطني ابلغوا المجتمعين في اربيل انه لا يوجد موقف موحد داخل الكتلة" التي تضم ابرز الاحزاب الشيوعية وذلك خلافاً لما حاولت كتلة دولة القانون اشاعته خلال الايام الماضية.

وكانت ابناء تحدثت عن "احتمال قوي" لمشاركة المجلس الاعلى لأول مرة في هذه الاجتماعات، لكن المصدر قال ان اياً من ممثلي المجلس لم يحضر الى اربيل، دون ان ينفي توقعات بحضور "المزيد من الشخصيات الوطنية التي تشترك مع الاطراف الاخرى في تسجيل الاعتراضات على المالكي". ومنذ انسحاب الجيش الامريكي من

العراق نهاية العام الماضي، سجلت الاحزاب الرئيسية المشاركة في ائتلاف الحكومة اعتراضات واسعة على سياسة المالكي في ادارة الدولة، متهمه اياه بمحاولة "الهيمنة على كل شيء" وتهديد مبدأ الفصل بين السلطات والحاق الهيئات المستقلة بمكتبه، فضلاً عن تجاهله لفقرات مهمة نصت عليها اتفاقية اربيل ٢٠١٠، تتعلق بتفاصيل مراجعة اداء الدولة وتنظيم عمل مجلس الوزراء وياقي المؤسسات الحساسة.

وذكر المصدر ان رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني اكد في بداية اجتماعه مع كبار القادة مساء امس الاثنين، ان هدف هذه اللقاءات "الحرص على مستقبل العراق وكبح جماح سياسات التقرد، وان الهدف ليس كما يحاول المالكي ان يشيع، مجرد حل خلاف بين اربيل وبغداد، لأن صيانة الديمقراطية هي الكفيلة بحل كل المشاكل ومنها الخلاف مع اقليم كردستان".

الى ذلك قالت المتحدثة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي في حديث لـ"المدى" امس، ان المتوافقين على اجتماع اربيل "اكثر من الذين اجتمعوا في النجف واربييل خلال اللقاءين الاول والثاني" موضحة أن شخصيات من داخل التحالف وصلت الى اربيل للمشاركة بالاجتماع.

واضافت الدملوجي ان عقد هذا الاجتماع جاء بعد ان شعرت القوى والكتل "بخطورة ما تمارسه الحكومة، بالإضافة الى عدم اجابة التحالف على مقررات الاجتماعين" واستدركت قائلة ان اصرار الكتل ورفضهم لسياسة المالكي "جعلهم قادرين على سحب الثقة عنه، والدليل هو الانقسام بين مكونات التحالف، وعدم خروجها برؤية موحدة حيال ما تشهده العملية السياسية من تدهور واضح".

الى ذلك واصل ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، مهاجمته للقاءات التي يعقدها كبار قادة الائتلاف الحكومي، وقال النائب محمد الصيهدو في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "حجب الثقة عن الحكومة يتم بدون مبررات حقيقية"، محذراً من أن "موضوع حجب الثقة عن الحكومة سيبدل البلاد في دوامة والعمليات السياسية في نقم مظلم". ودعا الصيهدو إلى "حل المشاكل الراهنة وفق مبادرة رئيس الجمهورية التي تضم ثمانية نقاط"، موضحاً أن "التحالف الوطني اتفق في اجتماعه الأخير على حل المشاكل من خلال الالتزام بالدستور، والتمسك برئيس الوزراء وبمبادرة رئيس الجمهورية".

عالم آخر

سرمد الطائي

## ليث الدليمي وارتباك الأطفال

المشهد الذي عرضته الفضائيات مساء أول من أمس الأحد في قضية ليث الدليمي، "فضيحة" بامتياز، وسيكتب عنه الكثير من الناس بالتأكيد، فهو من المفارقات التي لا تراها ولا مرة كل عشرة أعوام في البلدان الطبيعية، لكنه مشهد متكرر بنوعه وإن كان نادراً بمستواه حتى هذه اللحظة.

قائد امني كبير محاط بالعساكر، يأتي بعدد كبير من مراسلي البث التلفزيوني ويضعهم وجها لوجه امام عضو الحكومة المحلية في بغداد ليث الدليمي الذي يواجه تهماً كبيرة، بردائه البرتقالي، ويستعد القائد ليطلب من المتهم ان يدلي باعترافات وسط قاعة صغيرة، مليئة بالصحفيين والعديد من المتهمين.

وقبل ان تبدأ الاعترافات يقوم المسؤول الكبير الذي وجد نفسه مرتدياً زي المتهمين البرتقالي (وهو في افلام هوليوود رداء المحكومين بالإعدام) بالصراخ بطريقة لا تليق بصورته كمسؤول، يقول: كلها مسرحية يديرها عميد فلان وأنا بريء.. ويستمر الصراخ وتعم الفوضى تلك القاعة التي جمعت عدداً كبيراً من الصحفيين وجها لوجه مع عدد كبير من المتهمين!

من الذي اشار على القائد الامني ان يأتي بكل هذا العدد من المصورين الصحفيين لحضور "حفل الاعترافات" الذي انتهى بارتباك طفل؟ لماذا لم يتعلم القائد الامني هذا من كل اخطاء هذا الملف المتكررة طيلة اعوام واعوام؟ وما هدف من يتعمد تكرار هذه الفضائح يا ترى؟

جميعنا ننظر ونتربص ما سيقدره القضاء بشأن اصل القضية، وجميعنا لا نستغرب ان يكون هناك اشخاص نافذون في الدولة متورطين في الارهاب، وجميعنا يعتقد ان الكثير من المتورطين في الارهاب اقلتوا من قبضة العدالة، وهناك احتمال مشروع بأن يكون ليث الدليمي من هؤلاء.

لكن لا احد تمنى ان يشاهد هذا الموقف المخزي للقائد الامني الكبير المحاط بالعساكر، وهو موقف مخجل لنا جميعاً. وللمرة الالف هناك ارتباك يشبه ارتباك الأطفال، في "أخراج" هذا النوع من الملفات الحساسة.

ولا احد يريد ان يستيق رأي القضاء، لكن اكثر القضايا المحقة يمكن ان تتبخر مشروعيته حين تخطى بعرض باش كاذب شاهدياً على الشاشات مساء الأحد الماضي.

نتنقل الى تعليقات العراقيين على موقع يوتيوب الذي عرض لقطات عديدة من هذه الحادثة، ولا تتصدم كثيراً من السباب والشتم المتبادلة بين "الفرقيين". لكن هناك تعليقات تلفت النظر وترسم حجم المشكلة الامنية والسياسية المتشابكة التي خلطت دعماً بأنواع الرهانات.

معلق من مدينة الضحكة كما يبدو، يقول: "ليث الدليمي يستحق، لقد ارتدى في احضان الامريكاني وعمل مع الصحوة وخان المجاهدين". هنا تشعر ان الحكومة وانتهاكها تسخر من هذا المتهم وتعرض بطريقة الفضيحة وتريد ان تباهى بالاعدام كما يبدو، لكن اوساط "المجاهدين" وجدت مناسبة للنيل منه وتهيته بأنه عمل مع الصحوات وكشف بعض خلايا القاعدة.

الي اي حد ساءك هذا الملف، ومن سنصدق، وكيف تتعامل معه قيادات بغداد الامنية بهذا التساهل الذي ينتهي بما يشبه ارتباك الأطفال؟ ولا ندري لماذا لم نتعلم طيلة ٩ اعوام، ان هذه "الاستعراضات" مكلفة كثيراً وغير مجدية. والسبب الاساس في كونها مكلفة وغير مجدية، هو الاشخاص غير المناسبين الذين يديرون هذه العملية وينتفون في الغالب بـ "فضيحة"، وهي فضيحة لهم كقادة امنيين، ولنا ايضا كمحكومين ننظر العدالة بحق جهات عديدة تورطت في دماغنا، لكننا نصاب بالاحباط حين ينصرف القادة الامنيون ووراءهم كل الارادات السياسية، على هذا النحو.

الدول المحترمة تحاكم سنويها العديد من الاشخاص بتهم كبيرة تصل حد الارهاب، لكن لا احد من تلك الدول ادار معركة على هذا النحو. كل الدول المحترمة تستطيع ان تكشف برصانة وحكمة وعدل، المتورطين في الارهاب، وتنتج في توفير محاكمات عادلة لهم. تلك الدول تعتقد ان توفير الظروف العادلة للمتهم هي جزء اساسي من مكافحة الارهاب. لان العدل هو الوحيد القادر على محاكمة الارهاب والظلم والقتل. اما نحن فنحاول محاربة الظلم والقتل، بهذه الاستعراضات التي تنقصنا الحكمة ويعوزها العدل، وتتراكم عليها اخطاء تعلمنا تكرارها منذ ٩ اعوام.

## نواب من كتلة المالكي "مع الإطاحة به" .. وأعضاء "مترددون" في الأحرار والمجلس الأعلى

## خطاب "سري" وآخر "علني" داخل "التحالف الوطني" في قضية سحب الثقة

بغداد / محمد صباح

وقال النائب عبد الاله النائلي عن "دولة القانون" ان "التحالف الوطني اتفق على عدم سحب الثقة من نوري المالكي ورفض مناقشة الموضوع بين الكتل السياسية الاخرى لان ذلك يخص التحالف، والالتزام بما طالب به رئيس الجمهورية جلال طالباني في نقاطه الثماني، وضرورة عقد المؤتمر الوطني من اجل مناقشة جميع الامور العالقة". وتابع "جميع الامور العالقة سيتم طرحها في اجتماع المؤتمر الوطني الذي سيحده من قبل رئيس الجمهورية

وقال النائب عبد الاله النائلي عن "دولة القانون" ان "التحالف الوطني اتفق على عدم سحب الثقة من نوري المالكي ورفض مناقشة الموضوع بين الكتل السياسية الاخرى لان ذلك يخص التحالف، والالتزام بما طالب به رئيس الجمهورية جلال طالباني في نقاطه الثماني، وضرورة عقد المؤتمر الوطني من اجل مناقشة جميع الامور العالقة". وتابع "جميع الامور العالقة سيتم طرحها في اجتماع المؤتمر الوطني الذي سيحده من قبل رئيس الجمهورية

وقال النائب عبد الاله النائلي عن "دولة القانون" ان "التحالف الوطني اتفق على عدم سحب الثقة من نوري المالكي ورفض مناقشة الموضوع بين الكتل السياسية الاخرى لان ذلك يخص التحالف، والالتزام بما طالب به رئيس الجمهورية جلال طالباني في نقاطه الثماني، وضرورة عقد المؤتمر الوطني من اجل مناقشة جميع الامور العالقة". وتابع "جميع الامور العالقة سيتم طرحها في اجتماع المؤتمر الوطني الذي سيحده من قبل رئيس الجمهورية

وقال النائب عبد الاله النائلي عن "دولة القانون" ان "التحالف الوطني اتفق على عدم سحب الثقة من نوري المالكي ورفض مناقشة الموضوع بين الكتل السياسية الاخرى لان ذلك يخص التحالف، والالتزام بما طالب به رئيس الجمهورية جلال طالباني في نقاطه الثماني، وضرورة عقد المؤتمر الوطني من اجل مناقشة جميع الامور العالقة". وتابع "جميع الامور العالقة سيتم طرحها في اجتماع المؤتمر الوطني الذي سيحده من قبل رئيس الجمهورية

بغداد/ المدى

ضرورة تشكيل تحالف وطني على مستوى العراق لترسيخ النظام الديمقراطي في البلاد والالتزام بالدستور ومنع استمرار سياسة التقرد التي تتبع الأن في العراق، فيما بحثا الخيارات التي يجب اتباعها لإنهاء الأزمة السياسية الراهنة في العراق، ومنها موضوع سحب الثقة من المالكي.

وأوضح الاتحاد الوطني الكردستاني أن "الاجتماع تم بحضور برهم أحمد صالح وملا بختيار وفاضل ميراني وأزاد برواري، من التحالف الكردستاني، وإياد علاوي وأسامة النجفي وصالح المطلبك وعدد آخر من القياديين في ائتلاف العراقية"، لافتاً إلى أن "المجتمعين قرروا استمرار هذه الاجتماعات".

وكان زعيم القائمة العراقية، إياد علاوي، والقيادي فيها أسامة النجفي، وصلا يوم اربيل لبدء سلسلة اجتماعات تشاورية مع قادة في التحالفين الكردستاني والوطني، يتوقع أن تكون "حاسمة" على صعيد الأزمة الراهنة في البلاد.

قالت مصادر مقربة من التحالف الوطني الذي يضم كبريات الاحزاب الشيوعية، ان الانقسام داخل هذا المكون بشأن سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي، يرافقه انقسام آخر داخل كل حزب على حدة، وهو يمر عبر مستوى علني وآخر سري. ولقبت المصادر الى ان الشكل العام للتحالف يشير الى ان تيار الصدر مع سحب الثقة ودولة القانون ضد، فيما تقف كتل اخرى مثل المجلس الاعلى والفضيلة "موقفاً وسطياً" بانتظار ما ستؤول اليه النتائج، لكن معلومات تقول ان اعضاء في كتلة المالكي "مقتنعون بسحب الثقة" كما ان اعضاء في المجلس الاعلى "بعثوا برسائل مشابهة" الى اطراف اجتماعي اربيل والنجف، وفي الوقت نفسه فإن هذه المصادر تؤكد معلومات حول وجود "معارضين لسحب الثقة داخل التيار الصدري".

وكشف ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي ان "النائب عن كتلة الاحرار امير الكناني تحفظ على توصيات التحالف الوطني التي اكدت على عدم سحب الثقة من الحكومة خلال الاجتماع الاخير، في حين وقع بعض اعضائه البارزين على ما اتفق عليه التحالف الوطني في الاجتماع الاخير الذي عقد برئاسة ابراهيم الجعفري".



البرلمان..(أرشيف)

طالباني ورئيس البرلمان اسامة النجفي بغية التوصل الى حلول لازمة الحالية من خلال انعقاد المؤتمر الوطني. من جهته ذكر قاسم الاعرجي النائب عن "كتلة بدر" لـ"المدى" ان المجلس الاعلى الاسلامي ومنظمة بدر وكتلة الفضيلة هم ضد سحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي، لانهم مع الاصلاحات التي من شأنها تقويم الوضع الحالي، نافية في الوقت نفسه وجود اشتباكات داخل التحالف الوطني حول سحب الثقة.

لكن اطرافا في المجلس و"الفضيلة" كانت قد امتنعت عن المشاركة في اجتماعات اربيل والنجف، ارسلت رسائل الى قادة اجتماع اربيل بأنها "ستتفق في النهاية مع خيار التوافق الوطني". ونفى النائب عن كتلة المواطن علي شبر هذه الأنباء وقال لـ"المدى" ان التحالف الوطني اتفق على عدم سحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي، مشيراً الى ان الايام القليلة المقبلة ستشهد انعقاد المؤتمر الوطني وبحث هذه القضية بشكل مفصل وموسع مع القوى السياسية الاخرى، منوها الى ان التيار الصدري وهو احد مكونات التحالف الوطني كانت لديه رؤية في سحب الثقة عن المالكي ونمت مناقشتها، ولم تحصل هذه الرؤية على اجماع في التحالف، لافتاً الى ان مطالب التيار تقتصر على تنفيذ اتفاقية اربيل وتقويم العملية السياسية في العراق.